العالم يصطف مع البحرين ودول الخليج والأردن

دعم غير مسبوق من المجتمع الدولي.. مجلس الأمن يعتمد القرار المقدم من البحرين لإدانة العدوان الإيراني السافر

اعتمد مجلس الأمن قراراً مقدماً من مملكة البحرين نيابةً عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، يدين العدوان الإيراني السافر على دول المنطقة، ويطالب إيران بالوقف الفوري لاعتداءاتها من ضمنها استخدام المليشيات.

جاء ذلك في جلسة التصويت المنعقدة بطلب من مملكة البحرين بصفتها عضو مجلس الأمن، ورئيس الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك ضمن جهود دبلوماسية بحرينية وخليجية وأردنية مكثفة على النطاق الدولي، نتج عنها اعتماد القرار رقم 2817. كما تجدر الإشارة إلى أن القرار نال أيضاً دعم شريحة واسعة من المجتمع الدولي خارج نطاق مجلس الأمن، حيث قامت 135 دولة برعاية مشروع القرار رسمياً، ما يجعل هذا القرار أكثر قرارات مجلس الأمن التي نالت دعماً من الدول الأعضاء في تاريخ الأمم المتحدة.

وقد تضمن القرار ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: إدانة شديدة اللهجة للعدوان الإيراني السافر، الذي يُشكل انتهاكًا للقانون الدولي وتهديدًا خطيرًا للسلم والأمن الدوليين، مع حث إيران على وقف الهجمات على المدنيين الأبرياء والأهداف المدنية؛ ومطالبة إيران بوقف الأعمال العدائية والاستفزازات، بما في ذلك استخدام الوكلاء؛ وإدانة استهداف إيران المتعمد للمدنيين الأبرياء والأعيان المدنية، بما في ذلك البنية التحتية الحيوية كالمطارات ومنشآت الطاقة والمراكز التجارية، فضلًا عن الهجمات والتهديدات التي تستهدف مضيق هرمز، وحق الملاحة دولياً.

وأعرب السفير جمال فارس الرويعي المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة بنيويورك، خلال كلمته في الجلسة بعد اعتماد مشروع القرار، أن مجلس الامن اليوم، من خلال اعتماده هذا القرار، قد تبنى موقفاً واضحاً برفض الاعتداءات التي استهدفت دول المنطقة والتزامه بصون السلم والأمن الدوليين.

وأعرب المندوب الدائم عن شكر وتقدير مملكة البحرين، بالنيابة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، لدولة الرئاسة لهذا الشهر، وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على سرعة الاستجابة لعقد هذه الجلسة المهمة. كما تقدم بالشكر للدول الأعضاء في مجلس الأمن الذين صوتوا لصالح اعتماد القرار المقدم إلى المجلس، والامتنان العميق لجميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة خارج مجلس الأمن، التي شاركت في رعاية هذا القرار، والتي بلغ عددها 135 دولة، مؤكداً أن هذا الدعم الواسع من المجتمع الدولي، يعكس إدراكاً جماعياً لخطورة العدوان الإيراني السافر الذي تعرضت له مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية خلال الأيام الإثني عشر الماضية.

وأكد المندوب الدائم أن هذا القرار هو رسالة واضحة وموحدة من مجلس الأمن بأن الاعتداءات الصاروخية والهجمات بالطائرات المسيّرة التي شنتها، ولا تزال تشنها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي استهدفت عدداً من دول المنطقة، بما في ذلك مملكة البحرين، هي أعمال مرفوضة تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وللقواعد الأساسية للقانون الدولي، ومبادئ حسن الجوار.

كما أكد المندوب الدائم أن منطقتنا قد شهدت خلال الأيام الماضية سلسلة من الاعتداءات الآثمة التي استهدفت منشآت مدنية وبنية تحتية ومناطق سكنية في عدد من دول المنطقة، وأسفرت عن سقوط ضحايا وإصابات بين المدنيين الأبرياء، ونوه أن اعتماد المجلس لهذا القرار اليوم دلالة على وقوف المجتمع الدولي صفاً واحداً في مواجهة هذه الأعمال العدائية، وأن أمن المنطقة واستقرارها يشكلان جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن والسلم الدوليين.

وأشار المندوب الدائم إلى أن المنطقة تمثل شرياناً حيوياً للاقتصاد العالمي وممراً أساسياً للتجارة الدولية وسلاسل الإمداد والطاقة، وقد أكد المجلس في القرار الذي اعتمده، وكذلك في قرارات سابقة، على الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج العربي للاستقرار الاقتصادي العالمي وضرورة صون أمن الملاحة والمنشآت الحيوية فيها. وعليه فإن حماية أمن هذه المنطقة لا يعد مسألة إقليمية فحسب، بل مسؤولية دولية مشتركة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باستقرار الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والتجارة الدولية.

وجدد المندوب الدائم تأكيد مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية على حقها الكامل والأصيل في الدفاع عن نفسها واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سيادتها وسلامة أراضيها، وذلك وفقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار القانون الدولي.

وفي هذا الإطار، توجه المندوب الدائم بالتحية والتقدير إلى رجال قوة دفاع البحرين ومنتسبي وزارة الداخلية والحرس الوطني، وكافة الجهات العسكرية والأمنية في مملكة البحرين الذين أثبتوا أعلى درجات الكفاءة والجاهزية في التصدي لهذه الهجمات والدفاع عن أراضي المملكة وسلامة مواطنيها والمقيمين فيها، وتوجه أيضاً بالتحية والتقدير إلى كافة القوات العسكرية والأمنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك للقوات الحليفة، التي تعمل بكفاءة وجاهزية عالية قل نظيرها، وبروح من التضامن والمسؤولية المشتركة لحماية أمن واستقرار الخليج العربي وصون سلامة شعوبه.

وأثنى المندوب الدائم على اعتماد هذا القرار اليوم كونه يعكس موقفاً واضحاً من المجتمع الدولي في الوقوف بحزم في مواجهة التهديدات التي تطال الأمن الإقليمي والدولي، ويعكس أيضاً التزام مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته في صون السلم والاستقرار الدوليين. كما يبعث برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي يتخذ موقفاً حازماً في رفض هذه الأعمال العدائية الإيرانية الآثمة التي تستهدف الدول ذات السيادة وتهدد أمن شعوبها واستقرارها، ولا سيما في منطقة ذات أهمية استراتيجية للاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والتجارة الدولية، وهو ما أكده مجلس الأمن في قراره السابق رقم 552 لعام 1984، والذي شدد على الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج للاستقرار الاقتصادي العالمي وحرية الملاحة الدولية.

واختتم المندوب الدائم بتأكيد التزام مملكة البحرين الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واستمرار المملكة في العمل مع شركائها الإقليميين والدوليين لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وصون ما عُرف عن دولنا من أمن وأمان وازدهار، على الرغم من مساعي من لا يشاطرنا هذا المسار في إبعادنا عنه.

وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية يترأس الاجتماع الاستثنائي للقطاعات القنصلية بدول مجلس التعاون

ترأس السفير طلال عبدالسلام الأنصاري وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية والإدارية، الاجتماع الاستثنائي للقطاعات القنصلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عُقد عبر الاتصال المرئي.

ويأتي عقد هذا الاجتماع تنفيذاً لتوجيهات وزراء خارجية دول مجلس التعاون، خلال اجتماعهم الوزاري الاستثنائي في دورته الخمسين، لبحث سبل توحيد وتنسيق الجهود القنصلية المقدمة لمواطني دول المجلس، في أعقاب العدوان الإيراني السافر على دول مجلس التعاون.

وخلال الاجتماع، تم استعراض الإجراءات القنصلية التي اتخذتها دول مجلس التعاون، كما جرى بحث آليات تعزيز الدعم القنصلي المشترك لمواطني دول المجلس، إلى جانب الاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك على مستوى مديري القطاعات القنصلية، بما يسهم في تعزيز التنسيق وتكامل الجهود بين دول المجلس.

وترأس وفد مملكة البحرين في الاجتماع السفير إبراهيم محمد المسلماني، رئيس قطاع الخدمات القنصلية.

وزير الخارجية يجري اتصالات هاتفية مع نظيريه العماني والروسي

أجرى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أمس اتصالا هاتفيا مع بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية في سلطنة عمان الشقيقة.

وأعرب وزير الخارجية عن إدانة مملكة البحرين الشديدة للهجوم الصاروخي الإيراني السافر على ميناء مدينة صلالة في سلطنة عمان الذي أدى الى اشتعال النيران في خزانات الوقود في الميناء، وتضامن المملكة مع السلطنة ودعمها في كل ما تتخذه من إجراءات وتدابير لحماية أمنها واستقرارها وضمان سلامة شعبها والمقيمين على أراضيها، مؤكدا تكاتف دول مجلس التعاون وتضامنها تجاه ما تتعرض له سلطنة عمان من اعتداءات غير مبررة تستهدف المناطق السكنية والمنشآت المدنية ما يعرض للخطر سلامة الأهالي من مواطنين ومقيمين، متمنيا لسلطنة عمان وشعبها الشقيق الأمن والسلام.

وأجرى الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية أمس اتصالا هاتفيا مع سيرجي لافروف وزير الخارجية في روسيا الاتحادية الصديقة تناول تطورات الأوضاع في المنطقة.

وجرى خلال الاتصال بحث علاقات الصداقة التاريخية الوطيدة التي تربط بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية والجهود المتواصلة لتعزيزها في مختلف المجالات والارتقاء بها خدمة للمصالح المشتركة، ومناقشة مستجدات الأوضاع الاقليمية والحرب الدائرة في المنطقة، وتداعياتها على الأمن والاستقرار الإقليمي والسلم والأمن الدولي، وأخطارها على أمن الطاقة وإمدادات الغذاء والملاحة البحرية في الخليج العربي والتجارة الدولية.

الأعلى للبيئة يؤكد عدم تسجيل أي ارتفاع في المستويات الإشعاعية بالمملكة

أكد المجلس الأعلى للبيئة عدم تسجيل أي ارتفاع في المستويات الاشعاعية، مبينا ان القراءات الاشعاعية سجلت استقرارا ضمن الحدود الطبيعية والآمنة.

وقالت شيماء خالد جناحي مدير إدارة الوقاية من الاشعاع بالمجلس الأعلى للبيئة، ضمن الايجاز الإعلامي الذي يقدمه مركز الاتصال الوطني عبر تلفزيون البحرين للوقوف على آخر مستجدات الاستجابة الوطنية لتطورات الأوضاع في المنطقة، انه في إطار المتابعة المستمرة للتطورات الإقليمية الراهنة، أكد المجلس الأعلى للبيئة مواصلة جهوده المكثفة في متابعة الأوضاع البيئية في مملكة البحرين. وأضافت انه يتم مراقبة مستويات التعرض الإشعاعي من خلال شبكة محطات رصد تغطي جميع ارجاء المملكة، مؤكدة عدم تسجيل هذه المحطات أي ارتفاع في المستويات الاشعاعية حيث تؤكد القراءات الاشعاعية استقرارها ضمن الحدود الطبيعية والامنة. وأشارت الى ان المجلس الأعلى للبيئة يتابع بيانات جودة الهواء عبر محطات رصد مخصصة تغطي مختلف مناطق المملكة والتي اكدت ان مستويات جودة الهواء امنة وتقع ضمن مستوياتها الطبيعية. كما لفتت الى ان المجلس يعمل على رصد أي انسكابات زيتية محتملة في البيئة البحرية المحيطة بالمملكة بالتنسيق مع الجهات الوطنية والمنظمات الإقليمية المعنية ومنها مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية التابع للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وذلك ضمن الجهود المشتركة لمتابعة أي تطورات قد تؤثر على البيئة البحرية.

12 قاضيا جديدا يؤدون اليمين القانونية أمام المجلس الأعلى للقضاء

أدى (12) قاضيًا جديدًا اليمين القانونية أمام المجلس الأعلى للقضاء، وذلك بعد صدور الأمر الملكي السامي بتعيينهم في السلك القضائي، عقب استكمالهم متطلبات برنامج قضاة المستقبل واجتيازهم مراحله التدريبية والتأهيلية.

ورفع المجلس الأعلى للقضاء أسمى آيات الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، لتفضله بإصدار الأمر الملكي السامي بتعيين وترقيات السادة القضاة، مؤكدًا أن الرعاية الملكية السامية تمثل دعامة أساسية لمسيرة تطوير السلطة القضائية وتعزيز استقلالها.

كما أعرب المجلس عن تقديره للدعم المتواصل من الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما تقدمه من مساندة مستمرة لجهود تطوير منظومة العدالة وتعزيز كفاءة المرافق القضائية.

وأكد المجلس الأعلى للقضاء، بهذه المناسبة، جملة من الرسائل المهنية التي تُشكّل أساس العمل القضائي للسادة القضاة الجدد، وفي مقدمتها أن القضاء أمانة ومسؤولية قبل أن يكون وظيفة، وأن رسالة القاضي تقوم على تحقيق العدالة وصون الحقوق والحريات وترسيخ سيادة القانون.

كما شدد المجلس على أهمية العناية بتسبيب الأحكام باعتباره جوهر العمل القضائي وضمانة لسلامة تطبيق القانون، إلى جانب ضرورة الإلمام بواقع الناس وأحوالهم واستحضار المقاصد التي يقوم عليها العدل عند الفصل في المنازعات، بما يعزز ثقة المجتمع في القضاء.

ويمثّل القضاة الجدد الدفعة الأولى من الملتحقين ببرنامج قضاة المستقبل، وهو البرنامج الذي أُطلق بهدف إعداد وتأهيل الكفاءات الوطنية للانضمام إلى السلطة القضائية، من خلال مسار تدريبي يجمع بين التأهيل العلمي والتدريب العملي تحت إشراف قضائي متخصص.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود المستمرة لتطوير المنظومة القضائية في مملكة البحرين وتعزيز كفاءتها، من خلال رفد السلك القضائي بكفاءات وطنية مؤهلة قادرة على أداء رسالة القضاء في تحقيق العدالة وترسيخ سيادة القانون وصون الحقوق والحريات. ويُعد برنامج قضاة المستقبل إحدى المبادرات النوعية في مسار إعداد القضاة وتأهيلهم، حيث يركز على بناء القدرات القضائية وفق أفضل الممارسات المهنية والقضائية. وفي الوقت الذي انضمت فيه الدفعة الأولى إلى السلك القضائي بعد صدور الأمر الملكي السامي بتعيينهم، يواصل البرنامج حاليًا تدريب وتأهيل الدفعة الثانية من الملتحقين به ضمن خطة مستمرة لإعداد أجيال جديدة من القضاة وتعزيز استدامة الكفاءات القضائية الوطنية.